برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في تونس - الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة

رقم المشروع: 56563

الحالة الراهنة للمشروع: حاصل على الموافقة

الموقع: تونس

قطاع الأعمال: المؤسسات المالية

نوع الإشعار: خاص

فئة التصنيف البيئي: المؤسسات المالية

تاريخ الموافقة:

23 سبتمبر/أيلول 2025

تاريخ الإفصاح: 8 أكتوبر/تشرين الأول 2025

وفقًا للبند 1.4.2 (3) من توجيه النفاذ إلى المعلومات: "فيما يتعلق بالمشاريع التي توافق عليها إدارة البنك، عندما يفوض مجلس الإدارة سلطة الموافقة إلى إدارة البنك، يتم الإفصاح عن وثيقة ملخص المشروع عند بدء فترة الإخطار بعدم الاعتراض ذات الصلة لإحدى الدول الأعضاء في البنك وفقًا للمادة 13(3) من اتفاقية إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية".

وصف المشروع

تقديم قرض ممتاز ("القرض") لأجل خمس سنوات إلى الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة (UBCI)، مقوّم بقيمة تصل إلى 10 ملايين يورو مكافئ بالدينار التونسي (الاصطناعي)، وبسعر فائدة مركب لأجل مدته خمس سنوات. ويقدم هذا القرض في إطار برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF). وسيتم إعادة إقراض عائدات القرض إلى المقترضين الفرعيين المؤهلين الذين ينفذون مشاريع فرعية مستوفية للشروط وذلك وفقًا لمعايير الأهلية الفنية والمالية المعتمدة في إطار هذا البرنامج.

أهداف المشروع

سيمكّن القرض الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة من تنويع مجموعة منتجاته المالية، وتقديم تمويلات متوسطة وطويلة الأجل للمقترضين الفرعيين من القطاع الخاص داخل تونس، بهدف دعم المشاريع التي تستثمر في تقنيات وخدمات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وذلك في إطار دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

أثر التحول

درجة أثر التحول المتوقعة: 70

سيساهم القرض المقترح في تحقيق البعد الأخضر لأثر التحول، كما سيُسهم في بناء اقتصاد أخضر في تونس من خلال تيسير التوسع في استثمارات كفاءة الطاقة، وذلك عن طريق الإقراض للمقترضين الفرعيين المؤهلين من القطاع الخاص.

بيانات العميل

الاتحاد البنكي للصناعة والتجارة

تأسس الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة (UBCI) في العام 1961، ويحتل المرتبة الحادية عشرة بين البنوك التونسية (والثامنة بين البنوك الخاصة) من حيث إجمالي الأصول، بحصة سوقية تتجاوز 3.5%، وأكثر من 4% بين البنوك المدرجة في بورصة تونس. يمتلك البنك، الذي يقع مقره الرئيسي في تونس، شبكة واسعة من الفروع تضم حوالي 102 فرعاً في جميع أنحاء البلاد. البنك مُدرج في بورصة تونس، برأس مال سوقي يُقدّر بنحو 113 مليون يورو اعتباراً من نهاية سبتمبر/ايلول 2025.

ملخص التمويل المقدم من البنك

10 ملايين يورو

تكلفة المشروع الإجمالية

10 ملايين يورو

عنصر الإضافة

سيتحقق عنصر الإضافة من خلال: (أ) تحفيز الطلب على التقنيات والمنتجات الخضراء المتقدمة، و(ب) رفع مستوى الوعي بين الجهات المعنية بإمكانيات الحلول الخضراء المتقدمة، و(ج) نقل المهارات إلى البنك الشريك والمقترضين الفرعيين في مجال تطوير المشاريع الخضراء المؤهلة وتمويلها، و(د) تعزيز وصول المرأة إلى حلول التمويل الأخضر.

الملخص البيئي والاجتماعي

صُنف المشروع من الفئة (FI) وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024. والاتحاد البنكي للتجارة والصناعة هو عميل حالي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ضمن برنامج تيسير التجارة، وقد أظهر أداء بيئيًا واجتماعيًا مرضياً في إطار محفظته الحالية. وستُستخدم حصيلة القرض لتمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المؤهلة من القطاع الخاص المتخصصة في تقنيات وخدمات التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره. ومن المتوقع أن تحمل المشاريع الفرعية مخاطر بيئية واجتماعية تتراوح بين المنخفضة والمتوسطة، ترتبط في المقام الأول بقدرة البنك العميل على الالتزام بتنفيذ نظامه للإدارة البيئية والاجتماعية، والآثار المحتملة الناجمة عن تمويل القروض الفرعية، ومخاطر سلسلة التوريد ذات الصلة. وقد أجريت العناية الواجبة بشأن الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع من خلال مراجعة التقرير البيئي والاجتماعي السنوي للعميل. ويُطبّق الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة نظام إدارة بيئية واجتماعية يتناسب مع مستوى مخاطر المشاريع الفرعية المؤهلة، مع وجود حد أقصى لحجم القرض الفرعي، والدعم المقدم من قبل مستشار برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في تونس الذي يوفر عاملاً إضافيًا لتخفيف المخاطر. يتعيّن على الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة الحفاظ على نظام الإدارة البيئية والاجتماعية لديه، وتحسينه عند الضرورة، بما يضمن التقييم الفعال وإدارة ومتابعة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية، وسياسة الموارد البشرية، وآلية التظلم الداخلية، وإجراءات الصحة والسلامة المهنية، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات البيئية والاجتماعية أرقام 2 و4 و9 للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بموجب السياسة البيئية والاجتماعية للعام 2024. ويشمل ذلك الالتزام بقائمة الاستبعادات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والمواءمة مع توجيهات البنك ذات الصلة الخاصة بالمؤسسات المالية. ويتعيّن على المقترضين الفرعيين الممولين من خلال الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة الامتثال لجميع القوانين الوطنية السارية المتعلقة بالمجالات البيئية والاجتماعية والصحة والسلامة والعمل. وسيقدم الاتحاد تقارير بيئية واجتماعية سنوية إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تتضمن تفاصيل تنفيذ نظام الإدارة البيئية والاجتماعية، والامتثال لمتطلبات البنك ونتائج فحص المشاريع الفرعية، وأي حوادث بيئية واجتماعية كبيرة الأثر. ويجب على العميل أيضًا الإفصاح علناً عن المعلومات المتعلقة بنظام الإدارة البيئية والاجتماعية لديه، بما يتماشى مع السياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024.

وفي حال استخدام التمويل المقدم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتمويل مشاريع فرعية للطاقة المتجددة، فيجب أن تستوفي هذه المشاريع معايير الأهلية البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الخاصة بالطاقة المتجددة، وأي متطلبات أخرى سارية بموجب بيان سياسة آلية تمويل الاقتصاد الخضر في تونس الصادر عن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

التقييمات الخضراء

المواءمة مع اتفاق باريس

تم التحقق من مواءمة المشروع مع اتفاق باريس بناءً على تطبيق نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الخاصة بمواءمة اتفاق باريس للاستثمارات غير المباشرة. ويستند تأكيد المواءمة على تطبيق الركيزتين الأساسيتين: الالتزام باتفاق باريس (الركيزة الأولى)، وتقييم المشاريع الفرعية (الركيزة الثانية).

إسناد التمويل الأخضر

يُصنَّف تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بأكمله على أنه تمويل أخضر، نظرًا لأنه يُوجَّه لدعم الأنشطة التي تسهم في تحقيق أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويتم تحديد هذا التصنيف وفقًا للمنهجية المعتمدة من البنك لتحديد الاستثمارات المصنفة ضمن التمويل الأخضر.

التعاون الفني وتمويل المنح

سيستفيد الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة من مساعدة فنية تهدف إلى تعزيز قدرته على تحديد المشاريع الفرعية الخضراء المؤهلة وتقييمها وتمويلها. وسيستفيد المقترضون الفرعيون المؤهلون أيضاً من مكون المساعدة الفنية، بما في ذلك دعم تحديد

التقنيات/المعدات المؤهلة وتقييمها. بالإضافةً إلى ذلك، أُدمجت اعتبارات المساواة بين الجنسين ضمن حزمة التعاون الفني بهدف تعزيز تكافؤ الفرص للنساء في الوصول إلى التمويل الأخضر المقدم في إطار برنامج تمويل الاقتصاد الأخضر في تونس. ويُموّل هذا التعاون الفني من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق المساهمين الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ومن المتوقع أن تقدم المنح كحوافز استثمارية للمقترضين النهائيين.

بيانات الاتصال بالعميل

وليد عكروت

walid.akrout@ubci.com.tn

/https://www.ubci.tn

رقم 1، ساحة باستور، 1002 تونس

آخر تحديث لوثيقة المشروع

8 أكتوبر/تشرين الأول 2025

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.

للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: 7168 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

الهاتف: 6794 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإليكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.